الأمم المتحدة
S/2016/490
مجلس الأمن
Distr.: General
1 June 2016
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرِّفني أن أحيل إلى مجلس الأمن البيان الرسمي المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ الصادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي في بلدي، والذي يحدد الموقف الرسمي للحكومة بشأن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينياس غاتا مافيتا
السفير
الممثل الدائم

060616 030616 16-08969 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي

تتابع وزارة الخارجية والتعاون الدولي ببالغ القلق تصريحات ممثلي بعض الشركاء بشأن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتلاحظ الوزارة مع الأسف أن هذه التصريحات تشير إلى مسائل تتعلق بالشؤون الداخلية للبلد وتترافق على نحو متزايد بتهديدات باحتمال اللجوء إلى فرض جزاءات.

وتودُّ وزارة الخارجية والتعاون الدولي لهذا الغرض توضيح ما يلي:

(أ) إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة قانون. ومن واجب الحكومة بالتالي السهر على احترام قوانين الجمهورية وأنظمتها حرصاً على استتباب النظام العام وتوفير الهدوء والأمن للجميع، فهذه شروط لا غنى عنها لممارسة حقوق أساسية أخرى. ولا يمكن أن تسمح الحكومة بإساءة استخدام الحقوق على نحو يلحق الضرر بالمجتمع؛

(ب) عملاً بمبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، ودرءا للفوضى والقلاقل، تحرص الحكومة على أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب هي القاعدة المتبعة، في جميع الظروف، أيا كانت الأعمال الإجرامية أو صفة مرتكبيها. فهذه مسألة تتعلق باحترام دستور الجمهورية وإضفاء معايير أخلاقية على الحياة العامة. ومن الخطأ اعتبار ذلك محاولة لتضييق مساحة الحياة السياسية؛

(ج) ستواصل الحكومة سعيها الدؤوب لكي يتمتع الجميع بالحقوق الأساسية المكفولة لهم، إنما في إطار الامتثال التام للقوانين والأنظمة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي، في أفريقيا، من أكثر البلدان تقدماً في مجال احترام الحريات العامة وتعزيزها، لا سيما حرية الصحافة وحرية التعبير وسائر الحقوق المدنية والسياسية الجماعية والفردية؛

(د) إن لجوء بعض الشركاء إلى خطاب مبطَّن بالتهديدات ليس نهجا سياسيا يتعذر الدفاع عنه أخلاقيا فحسب، نظراً لكونه يعتمد معايير اعتباطية ويُطبَّق بصورة انتقائية في المنطقة، إنما هو كذلك وبالأخص نهج يتعارض مع القانون الدولي الذي يُحظِّر التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها، بأي شكل

من الأشكال، لأن ذلك يشكل انتهاكاً لسيادة هذه الدول، وفي هذه الحالة، لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن ذلك يؤدي، من ناحية أخرى، إلى نتائج عكسية بالمقارنة مع روح الحوار البناء التي يتعين أن يتحلى بها شركاءٌ يحترمون القيم والمبادئ التي تحدِّد العلاقات الدولية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

(هـ) فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، يعزى التأخر في إجرائها أساسا إلى سببين موضوعيين رئيسيين هما عدم وجود قوائم انتخابية موثوقة وشاملة للجميع، وعدم التوصل إلى توافق الآراء بشأن تحديد الجدول الزمني للانتخابات. وفي الحالة الأولى، بدأت بوادر حلٍّ ترتسم مع الشروع في تطبيق اختبار تجريبي وشراء المعدات اللازمة قريبا. وفي الحالة الثانية، يهدف الحوار الذي دعا إليه رئيس الدولة إلى التوصل لتوافق آراء بشأن الجدول الزمني للانتخابات، نظراً إلى أن المعارضة رفضت، على التوالي، الجداول الزمنية التي أعلنتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات سابقا. وعوضاً عن توجيه الإهانات والتشكيك بالنوايا، نتوقع من الشركاء المخلصين أن يقدموا الدعم بصورة صريحة وملموسة إلى اللجنة والحوار السياسي الوطني.

(توقيع) ريمون تشيباندا نتونغامولونغو
وزير الخارجية والتعاون الدولي
حُرِّر في كينشاسا، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦